تعليم المرأة الكينية إبان الاستعمار البريطاني ١٨٩٥-١٩٦٣

روضة علاء فتحي محمد
باحثة ماجستير، كلية الآداب،
جامعة بني سويف

الملخص:

مثل تعليم المرأة الكينية إبان الاستعمار البريطاني لكينيا بين عامي ١٨٩٥- ١٩٦٣، شكلًا مهمًا للأوضاع الاجتماعية في كينيا آنذاك، وإن كان قد تأثر بطبيعة احتياجات الإدارة الاستعمارية لتعليم الرجال، وقد كان من الواضح أن التعاليم التنصيرية كان لها أثرها علي مدى قبول تعليم الفتيات، والتي وضح فيها النظرة الدونية لتعليم المرأة الكينية، وأنها أتت في مرتبة لاحقة بعد الرجال في أولوية التعليم، كما أن التعليم الاستعماري سعى إلى تهميش المرأة واقتصار تعليمها على المفاهيم الأخلاقية الدينية وتعلم المتطلبات الحياتية المنزلية، ثم تم تناول دور المرأة الكينية في حركة المدارس المستقلة، ثم المراحل التعليمية للأفارقة في كينيا.

كلمات مفتاحية: المرأة الكينية- الاستعمار البريطاني لكينيا – التعليم في كينيا

مقدمة:

"إذا علمت رجلاً ، فأنت تعلم فردًا ، لكن إذا علمت امرأة ، فإنك تعلم أمة "

لذلك ستوضح هذه الدراسة أن التعليم هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأي أمة. وخاصة تعليم المرأة يلعب دورًا رئيسيًا في تحطيم الصورة النمطية الثقافية تجاه المرأة، التي تُصنف النساء علي أنهن أمهات وربات بيوت فقط، لذلك يعد التعليم أداة قوية تقدم للمرأة خيارات متنوعة في حياتها وتؤثر على أسرتها بشكل إيجابي فالعديد من الدراسات التي أجريت اثبتت إلى أن عدم المساواة بين الجنسين ، خاصة في الأمور المتعلقة بالتعليم ، يقلل من التنمية الاقتصادية للأمة ويعوق تقدمها. بالإضافة الي ذلك يلعب تعليم المرأة ، سواء كان رسميًا أم غير رسمي ، دورًا مهمًا في حياة المرأة الكينية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها دراسة في التاريخ الاجتماعي الحديث للقارة الأفريقية إبان الاستعمار البريطاني في كينيا، إذ تبحث في تاريخ تعليم المرأة الكينية والذي يعد أحد الركائز الأساسية لتقدم الأمة ،كما أن التعليم هو أحد العناصر الحاسمة في تحديد اتجاهات التنمية على مستوى العالم. لذلك تعد قضية تعليم المرأة والمساواة بين الجنسين أمرًا محوريًا في جميع أنظمة التعليم.

أما عن الفترة الزمنية للبحث، فتبدأ بعام ١٨٩٥ لأنه العام الذي أعلنت فيه بريطانيا فرض حمايتها علي كينيا، ومن هذا العام أدخل الاستعمار البريطاني التعليم الغربي في كينيا وتم تكليف المنصرين في الكنيسة بمسئولية توفير التعليم للأفارقة. أما عن اختيار ١٩٦٣ لينتهي بها هذا البحث وذلك لأنه العام الذي حصلت فيه كينيا علي الاستقلال. وعلي الرغم من حصول كينيا علي الاستقلال عام ١٩٦٣ إلا أن الحكومة الكينية المستقلة ورثت السياسات الاستعمارية والتقاليد الكينية التي لم يتم فيها تشجيع النساء على المشاركة على قدم المساواة مع الرجال في النظام التعليمي.

أما عن مصادر الدراسة فتعتمد بالأساس علي التقارير الوثائقية التي صدرت عن وزارة المستعمرات البريطانية(CO) Colonial Office بشكل سنوي حول مجمل الأوضاع في محمية كينيا البريطانية من تعليم، وغيره.

وقد حملت هذه التقارير عنوانين خلال فترة البحث، الاول هو: Colony and Protectorate of Kenya. وقد غطت هذه التقارير الفترة الممتدة من عام ١٩٣٠ الي عام ١٩٦٢

أما العنوان الثاني فهو: CO 879/146: Advisory Committee on Education in the Colonies, Report of A Sub-Committee on the Education and Welfare of Women and Girls in Africa, . وقد غطي هذا التقرير فترة ١٩٤٣ ، هذا بالإضافة إلى بعد الدوريات والرسائل الأجنبية عن موضوع الدراسة.

وتحاول الدراسة أن تجيب علي ثلاثة أسئلة رئيسية هي: أثر التعاليم التنصيرية علي المرأة الكينية ؟ وما مدي تأثير المدارس المستقلة علي المرأة الكينية؟ وماهي المراحل التعليمية للأفارقة في كينيا

وستكون على هذه الأسئلة من خلال محاور البحث وهى كالآتي:-

أولًا- أثر التعاليم التنصيرية علي المرأة الكينية

ثانيًا- المرأة الكينية وحركه المدارس المستقلة

ثالثًا- المراحل التعليمية للأفارقة في كينيا

أولاً: أثر التعاليم التنصيرية علي المرأة الكينية

التعليم في أي بلد هو أداة مهمة للعملية التنموية لتلك الأمة، كما أن هناك العديد من العوامل التي كانت تؤثر علي أنظمه التعليم سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، وقد تأثر النظام التعليمي في كينيا في الغالب بالعامل السياسي المرتبط بالتواجد الاستعماري، ويمكن ارجاع نشأة التعليم الي الأنشطة التنصيرية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد كان لذلك تأثير كبير علي المرأة الكينية، فبعد تقسيم أفريقيا بين الدول الاستعمارية نهاية القرن التاسع عشر كان للمنصرين المسيحيين مهمه تكوين وتدريب المتحولين لتلك الديانة، وتمكنوا من تحقيق ذلك الهدف من خلال التعليم، ثم كان مع إدخال التعليم الغربي الرسمي في كينيا أن تم تكليف المنصرين في الكنيسة بمسئوليه تعليم الأفارقة[١]، فقد تم افتتاح أول مدرسة إرسالية في منطقة ريبي (Rabai) بالقرب من مدينة مومباسا الكينية من قبل المجتمع التنصيري الكنسي وكان هدفها الرئيس هو نشر تعاليم الإنجيل وتخريج كهنة أفارقة، ومن هنا بدأت نقطة التحول لحركة التعليم في كينيا[٢].

ومن الأسباب التي ساعدت على تقبل الشعب الكيني للتعاليم التنصيرية، أن التعاليم التنصيرية كانت قريبة من التقاليد الكينية المحافظة، والتي ولُدت من قبل النظام الأبوي الذي كان له تسلسل هرمي يهيمن عليه الرجل الكيني، أما فيما يتعلق بالمرأة فقد اعتبرت في كتابات آباء الكنيسة الأوائل في منزلة أدنى من الرجل، بل ورأى البعض أن النساء مناسبات فقط للذهاب الي الكنيسة والعمل فيها، والمطابخ وحمل الاطفال[٣]، وقد لاقت ممارسات القائمين على نشر التعاليم التنصيرية الرضى في نفوس الشعب الكيني، حيث تم استخدام أساليب عنيفة في تأديب وتعليم الأطفال الذين التحقوا بمدارس البعثات التنصيرية في كينيا، وهو ما اعتبره بعض من الشعب الكيني أنه بمثابة تأكيد على امكانية ممارسة أساليب عنيفة مماثلة تجاه المرأة

والطفل في المنزل، حيث لعب هذا النوع من التعليم دور رئيسي في اضفاء الشرعية علي العنف ضد الاطفال والنساء.

ثانياً: المرأة الكينية وحركه المدارس المستقلة (١٩٣٠ -١٩٥٢)

كان حظر الختان في عام ١٩٢٩، مقدمه لحركه المدارس المستقلة في كينيا[٤] حيث شهد عام ١٩٣٠ صراعًا وصدامًا في الرأي بين البعثات وعدد من أتباعها علي مسألة ختان الاناث وكان هذا له اثر كبير علي حضور الطلاب في بعض المدارس خارج البعثة[٥]

حيث كان هناك خروج جماعي من الكنائس التنصيرية والبروتستانتية والمدارس في جميع أنحاء الإقليم وأدي هذا إلي انخفاض الحضور في المدرسة بنسبه ٩٠ % في المدارس الإرسالية الريفية النائية وكذلك ايضا انخفضت تجمعات الكنيسة بنسبه ٧٠ % الي ٨٠ % وكانت نساء الكيكويو أشد تأييدا لاستمرار طقوس الختان كما كانوا نشطين في الحملات التي تلت ذلك، وبعد أن تركوا الكيكويو الكنائس والمدارس استمروا في إجراء ختان الاناث، ووجد المنصرون انفسهم في مواجهه تماسك المجتمعات الأصلية غير القابلة للكسر، وتضامن المرأة الريفية القوي[٦]

فقد كان هدف المنصرين والإدارة البريطانية أن يؤمن الكيني بأهمية الثقافة الغربية بنفس درجة إيمانه بالمسيحية، وأن يتناسى تقاليده وثقافته الخاصة، وقد كان إصرار الاستعمار على ذلك أحد أسباب صراعه مع الشعب الكيني، وبشكل خاص الكيكويو[٧].

كما أنه مع حلول عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين بدأت المرأة الكينية تنتبه لحركة النضال الأفريقي ضد الاستعمار، مما أثر بالإيجاب في نضجها السياسي في مواجهة الأساليب الاستعمارية الثقافية، فقد اتخذت بعض نساء الكيكويو خطوات جادة في معالجة مسألة أمية المرأة الكينية، والحفاظ من خلالها على بعض التقاليد الكينية الموروثة كختان الإناث،

وبدأت نساء الكيكويو المشاركة في حركة المدارس المستقلة لتعليم الفتيات، ما أدى إلى هجرة نساء الكيكويو للكنائس والمدارس الرسمية

ولم تكن حركه المدارس المستقلة فرصة لفتيات الكيكويو فحسب، فهي لم تنغلق داخل حدودها القبلية، حيث ذكرت أحد معلمات المدارس المستقلة والزعيمة النسائية داخل الرابطة المركزية لكيكويو "Rahab Wabiei" بأنه لم يكن لديهن حدود قبلية لقبول الفتيات للتعليم، وأضافت: (كان لدينا فتيات "لو Luo" و "كامبا Kambas" و"تايتاس Tiatas"، إن نساء الكيكويو يستمدن شرعية التعليم من الحقوق العرفية لتعليم الفتيات، ولقد شاركن في التنظيم المدرسي والتدريس وتطوير المناهج الدراسية)، كما استخدمت نساء الكيكويو سلطاتهن التنظيمية المهمة في بناء شبكة تعليمية علي مستوي المستعمرة، وقد توسعت تلك الشبكة عن طريق جمع القبائل المحلية للأموال لإرسال الطلاب إلى الخارج للحصول على التعليم العالي المناسب، وقد كان هنا للمرأة دور محوري في جمع تلك الأموال، وعقدن في بعض الأحيان اجتماعات سرية لجمع التبرعات، ما جعل الإدارة البريطانية تفرض حظرًا على جمع الأموال من قبل KCA في عام ١٩٣١، ولكنها لم تتمكن من وقف الأباء والشبكات غير الرسمية عن جمع الأموال، كما تبرع أعضاء المدارس الناشئة بالأرض ومواد البناء والعمالة، ولقد ادي الكساد العالمي في الثلاثينات، بالإضافة إلى مرسوم المنصرين المناهض للختان، الي الحد من التوسع في المدارس التنصيرية في وقت ازدهرت فيه المدارس المستقلة، وكان هناك اقبال هائل بين قبيلة الكيكويو علي تعليم البنين والبنات معًا، وبحلول عام ١٩٣٧ كان هناك ٥٤ مدرسة مستقلة تديرها الكيكويو بها ٧٢٢٣ طالبًا وطالبة، وفي عام ١٩٣٨ كان هناك ٦٢ مدرسة مستقلة في محمية الكيكويو وحدها[٨].

كما دافعت النساء الناشطات سياسيًا عن التعليم العالي للمرأة وجمعت الاموال لإنشاء جناح نسائي في كلية جيثونجوري التي افتتحت في عام ١٩٣٩ باعتبارها كلية المعلمين المستقلة

للرجال، وفي عام ١٩٤٧ بنت النساء جناح آخر للفتيات في الكلية نفسها يدعى "كيريري Kiriri"[٩]، وقد أسهم ذلك في تغيير وضع المرأة، حيث تحولت إلى عنصر مشارك مشاركة واضحة في إدارة المدرسة الجديدة والتخطيط لها[١٠]

أما عن شكل التعليم في كلية جيثونجوري، فقد جمعت بين الأنماط الغربية المعتادة آنذاك، وتم تعليم وإلقاء موضوعات سياسية والأوضاع السكانية في المحميات، ليصبح لدى النساء اللواتي تعلمن في جيثونجوري وعي ثقافي وسياسي متطور، وهو ما هدف له مؤسسو تلك المؤسسة، وقد ذهب بعد ذلك عدد من هؤلاء النساء للمشاركة في الأنشطة الثورية وهذا ما أكدته الإدارة البريطانية، كما تعرضن للاضطهاد السياسي مثلهن مثل الرجل، وقد قالت إحدى نساء تلك المؤسسة "لقد تعرضنا للضرب والاحتجاز والسجن ولم نندم أبدًا، لأننا نشعر أن معاناتنا كانت من أجل قضية نبيلة"[١١].

وجدير بالذكر الإشارة هنا أن المدارس المستقلة تم اتهامها من الإدارة البريطانية بالمشاركة في الأنشطة الثورية[١٢]، لدرجة أن عدد تلك المدراس التي اشتبه في كونها مركز للدعاية الثورية قد وصل إلى ١٨٨ مدرسة مستقلة، لذلك تم اغلاق نحو ٦٠ مدرسة مستقلة مع نهاية عام ١٩٥٢ بدعوى أنها كانت زائدة عن الحاجة، أما بقية المدارس فقد أعيد فتح ٥٨ مدرسة بعد اغلاقها، ووضعت ٢٠ مدرسة منها تحت إدارة الجمعيات التنصيرية، و ٣٨ مدرسة تحت إدارة مقاطعة مجالس التعليم التابعة للحكومة، مما تسبب في إعاقة تقدم التعليم على التقاليد الوطنية الكينية، وأصاب الأباء في كثير من الأحيان التردد من إرسال اطفالهم إلى تلك المدارس التي اعيد فتحها تحت إدارة جديدة مختلفة عن الإدارات الكينية الوطنية[١٣].

ثالثاً: المراحل التعليمية للأفارقة في كينيا (١٩٣٩-١٩٦٣)

وفي سبتمبر عام ١٩٣٩ عيُنت لجنه استشارية للتعليم في المستعمرات البريطانية بحثت هذه اللجنة عن وسائل تسريع التقدم الاجتماعي في الإمبراطورية الاستعمارية من خلال زياده تعليم النساء والفتيات والعمل في مجال الرعاية الاجتماعية، المتعلقة بتعليم ورفاهية المرأة في الإمبراطورية الاستعمارية[١٤].

وبالتالي كان من بين مقترحات اللجنة ضرورة أنفاق المزيد من الأموال، وأن توفر المملكة المتحدة منحا خاصه موجهه لتعليم النساء والفتيات بموجب قانون التنمية الاستعمارية والرعاية لعام ١٩٤٠ بالإضافة الي توفير عدد كاف من المدرسات الاوروبيات للاضطلاع بهذه المهمة فضلا عن تدريب عدد من المدرسات[١٥]

لذلك كانت من التطورات التعليمية المهمة في عام ١٩٤٦ الموافقة من جانب وزير الخارجية البريطاني على تقديم منح مجانيه قدرها ١٨٠٠٠٠ جنيه استرليني وكان الغرض من تلك المنحة هو تعليم النساء والفتيات الأفريقيات [١٦] فتم التوسع في التعليم بين الأفارقة علي مدار عدة سنوات، وكان هذا التوسع مقيدًا أثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب النقص في المعلمين وعدم وجود مرافق لتدريبهم، ولا حتي من الممكن أن يكون هناك أي شكل من أشكال التعليم الإلزامي، فكان يتلقى ٢٥ % من الأطفال الأفارقة والذين هم سن الدراسة شكلاً من أشكال التعليم، حيث يتألف التعليم الافريقي داخل المستعمرة من المراحل الابتدائية والثانوية

وكانت البعثات التنصيرية قبل عام ١٩٤٠ هي المسؤولة عن التعليم الابتدائي بشكل كامل تقريبًا، وتلقت العديد من المنح من الحكومة البريطانية، ومع بداية عام ١٩٤٦ أصبحت البعثات هي المسؤولة عن التعليم الثانوي أيضًا، وبدأت الأقسام الثانوية في هذا العام بالعمل في مدرسه الكيكويو الحكومية بالمقاطعة الوسطي لكينيا.

وكانت المرحلة التي تلى المرحلة الابتدائية هي مرحلة التعليم الثانوي كما أسلفنا الذكر، كما كان يوجد التعليم والتدريب المهني(الحرفي) إلى جانب التعليم الثانوي تقوم عليه مدارس فنية كانت تديرها إدارة تعليمية تحت إشراف بريطاني، وأما بالنسبة للطلاب القادرين ماديًا والراغبين في الحصول على شهادات عليا فكان يُوفر لهم فرص للتعليم بكلية ماكيريرى بأوغندا[١٧]

وكانت أهم مجالات الدراسة في كلية ماكيريرى، الزراعة والطب البيطري والبشرى والثقافة والعلوم، وكان نظام الدراسة عبارة عن دورات دراسية تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات، وكانت الإعداد الملتحقة بهذه الكلية في تزايد مستمر كل عام، إذ كان خريج هذه الكلية سواء من الذكور أو الإناث مؤهل للالتحاق بسوق العمل وخاصة في إدارة الأشغال العامة. [١٨]

وفي عام ١٩٤٨ تقدم أربعه وأربعون طالبًا لامتحانات القبول بكلية ماكيريري، ولقد تم قبول عشرين منهم في دورات الدراسات العليا وكان من بين المقبولين في الدراسات العليا فتاه من كينيا ويعتبر هو الحدث الأول بالنسبة للفتيات الكينيات، إذ كانت بمثابة بداية جديدة جديرة بالملاحظة في تعليم الفتيات في كينيا عام ١٩٤٨، حيث تم إنشاء فصل في مدرسه كيكويو للبنات بكنيسه اسكتلندا، وكانت هي تلك المرة الأولي التي يتم فيها بدء مثل هذا الفصل للفتيات ودفع هذا إلي بناء مدرسه ثانويه للبنات والتي تقرر بناؤها في عام ١٩٤٩[١٩]

وفي عام ١٩٦٢شهدت المدارس الأفريقية توسعاً كبيرًا، إذ تم إضافة نحو ٢٠ فصلًا جديدًا من أجل استيعاب نحو ٤٢٠ فتي و ١٨٠ فتاه، وكان عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس والذين دخلوا الامتحان وحصلوا علي الشهادة المدرسية عام ١٩٦٢ نحو ١٢٣٥ من بينهم ١٥٣ فتاه[٢٠]. وفي عام ١٩٦٣ كانت عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية نحو ٣٠٤٨٢٩، وكان عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الثانوية في كينيا نحو ٩٥٦٧ من ذات العام نفسه[٢١] وحصلت كينيا في هذا العام أيضًا علي استقلالها، فبذلت حكومة كينياتا عدة محاولات لمعالجة العلل التي تسببت فيها الإدارة الاستعمارية و التي أصابت نظام التعليم بشكل عام[٢٢]

حيث إن هذا النظام التعليم الغربي الرسمي منذ نشأته في كينيا كان يتم بواسطه المنصرين بالاشتراك مع المستعمر البريطاني، ولم يكن القصد منه إفادة الشعوب الأفريقية ولاسيما النساء بل كان الهدف منه هو إخضاع الشعوب الأفريقية للمستعمر [٢٣] كما أنهم كانوا يدركون أن تعليم الأفارقة سيقوض من كفاءتهم كخدم وعمال إلا انهم كانوا في حاجه إلى طبقة أفريقية متعلمة للخدمة في الرتب الوسيطة للبيروقراطية الاستعمارية[٢٤].

وفي النهاية، اتضح من ذلك البحث أن التعليم الاستعماري لم يكن هدفه تحسين مستوي المرأة ورفاهيتها بل كان له اثر سيء بعيد المدي

فكانت الاثار المترتبة علي ذلك بالنسبة للنساء الكينيات علي وجه الخصوص:-

١- اصبحت أدوار الجنسين ثابته وتم تشكيل النساء اجتماعيا كرفيقات مساعدات للرجال.
٢- أدي التعليم الاستعماري الي تفاقم عدم المساواة بين السكان الأصليين.
٣- خلق التعليم الاستعماري وأبرز أوجه عدم المساواة بين الجنسين والطبقات.
٤- نجح التعليم الاستعماري في تعزيز نوع الجنس كأساس شرعي للمعاملة التفاضلية مما أدي الي وضع منهج دراسي شديد التباين بين الجنسين وعدم المساواة في الوصول الي مختلف مستويات التعليم.
٥- خلق التعليم الاستعماري مبررًا لحرمان المرأة من التعليم التكنولوجي وحريه الوصول الي الأرض والمشاركة الاقتصادية، حيث أصبحت المرأة معتمده علي الرجل، كما عانت بالفعل من التفكك بمعني أنها تدربت في المنزل وتعامل علي أنها ربه منزل ومع ذلك كان من المتوقع أن تعيل نفسها وأطفالها من خلال المشاركة في اقتصاد الكفاف والعمل الماجور[٢٥]

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلي عدة نتائج يمكننا إبراز أهمها فيما يلي:

ثبت من خلال الدراسة أن عدم المساواة في التعليم بين الذكور والإناث يرجع إلي المعتقدات الثقافية و التعليم الرسمي الغربي الذي يضطهد النساء باستمرار في جميع الجوانب التعليمية فتُصور المعتقدات الثقافية تعليم النساء على أنه تكلفة غير مجدية لأن النساء سيتزوجن ويتركن بيوت آبائهن، وغالبًا ما يُنظر إليهن على أنهن استثمار ضائع. كما يرى بعض الرجال أن النساء المتعلمات يمثلن تحديًا لهيمنة الذكور لذلك يميلون إلى الزواج من نساء غير متعلمات.

كما أكدت الدراسة أيضا أنه منذ بداية التعليم الرسمي الغربي في كينيا، كانت المرأة الكينية دائمًا محرومة من الفرص التعليمية فلم تتغير آفاقها التعليمية بشكل كبير مع تغيير السلطة السياسية. حيث أن الاستعمار لم يؤدي فقط إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين الموجودة بالفعل في كينيا قبل الاستعمار، بل كان له تأثير مدمر على غالبية الشعب الكيني، وخاصة النساء. فأدى الاستعمار إلى تخلف وتدهور وضع المرأة الكينية أكثر مما كانت عليه. حيث أن التعليم الاستعماري لم يكن القصد منه إفادة الشعوب الأفريقية ولاسيما النساء بل كان الهدف منه هو إخضاع الشعوب الأفريقية عن طريق تنصير الشعب الكيني والذي أثار العنف ضد النساء والأطفال.

كما تبين من خلال الدراسة أيضا أنه تم نبذ المرأة بشكل منهجي من قبل الحكومة الاستعمارية وتم حرمانها من التعليم وذلك لأنه كان ينظر إليها بنظرة متدنية ، فكان يتم التعامل علي ان النساء اقل شانا من نظرائهم من الذكور ، مما ترتب عليه عدم منح الفتيات فرصة الذهاب إلي المدرسة. ولقد يعزي هذا إلي حد كبير إلي النظام الأبوي والذي يهيمن الي حد كبير علي الثقافة الأفريقية.

وفيما يتعلق بالمنهج التعليمي المتبع في كينيا تبين من خلال الدراسة أنه أقل من المستوي التعليمي الأوروبي حيث لم يكن الهدف منه سوي إعداد الكينيين للأنشطة الزراعية والصناعية. علاوة علي ذلك كان المنهج الدراسي في كينيا متحيزا بين الجنسين حيث أن كلا من المبشرين والمسئولين الاستعماريين مقتنعون بأن النساء سيصبحن زوجات لكن لسن قادة المستقبل ومن ثم فان المرأة تم تعليمها بهدف إعدادهن للعمل المنزلي، فكانت تقوم النساء التبشيريات بتوجيه النساء الإفريقيات وتعليمهن الخياطة والنظافة الصحية وكيفية رعاية الأطفال والدروس الأساسية في القراءة والكتابة، وذلك من أجل تحويل المرأة الكينية الي أمهات وزوجات مسيحيات صالحات من أجل تنشئة اطفال اتقياء.

وختاما ثبت من خلال الدراسة أن نضالات المرأة المناهضة للاستعمار والذي كان من أجل تحقيق التكافؤ في التعليم بين الذكور والإناث كان من نتائجه أنه تم انشاء قسم خاص لتعليم الفتيات يدعي كيريري (Kiriri) في كلية الجيثونجوري وهي كلية المعلمين المستقلة للرجال مما أسهم هذا في تغيير الوضع التعليمي للمرأة الكينية.

الهوامش والحواشي

(1) Mackatiani, Caleb: Development of Education in Kenya: Influence of the Political Factor Beyond 2015 Mdgs, Journal of Education and Practice, Vol.7, No.11, 2016, pp55, 56.

(2) Williams-Black, Joy: The Expansion of Higher Education for Kenyans, With Special Emphasis on Women, From 1959-1969, Doctor of Philosophy in History, University of Illinois at Urbana-Champaign, 2008, p. 42.

(3) Mwaniki, Lydia Muthoni: The Impact of The Church on The Development of The Identity of An African Christian Woman: A Case Study of The Anglican Church of Kenya Diocese of Kirinyaga, Master of Theology in African Christianity, University of Natal Pietermaritzburg, 2000, pp. 51, 52.

(4) Brownhill, Leigh: Op.cit, p. 144.

(5) CO: Colony and Protectorate of Kenya, Report for 1930, No. 1562, His Majesty's Stationery Office, London, 1932, p. 46

(6) Brownhill, Leigh: Op.cit, p. 145.

(7) Ibid: Op.cit, p. 55.

(8) Brownhill, Leigh: Op.cit, pp. 151– 152.

(9) Kombo, Eudora Ebitimi: Op.cit, p. 28.

(10) Mwaniki, Lydia Muthoni: Op.cit, p. 57.

(11) Kombo, Eudora Ebitimi: Op.cit, p. 28.

(12) Goldthorpe, J. E: An African Elite Makerere College Students 1922—1960, Oxford University Press, Nairobi, 1965, p. 5.

(13) CO: Report on the Colony and Protectorate of Kenya, 1953, Her Majesty's Stationery Office, London, p. 64.

(14) CO 879/146: Advisory Committee on Education in the Colonies, Report of A Sub-Committee on the Education and Welfare of Women and Girls in Africa, Colonial Office, February, 1943, p. 2.

(15) Ibid, p. 1.

(16) CO: Annal Report on the Colony and Protectorate of Kenya, Report for 1946, His Majesty's Stationery Office, London, 1948, p. 11.

(17) Ibid, p. 52.

(18) CO: Annal Report on the Colony and Protectorate of Kenya, Report for 1946, Loc.cit, p.52.

(19)CO: Annal Report on the Colony and Protectorate of Kenya, Report for 1948, His Majesty's Stationery Office, London, 1950, pp. 50–51.

(20) CO: Report on the Colony and Protectorate of Kenya, Report for 1962, Her Majesty's Stationery Office, London, 1964, p.69.

(21) Siaya, Laura Mae: Women in Higher Education: Case Studies from Kenya A dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Minnesota, Doctor of Philosophy, University of Minnesota, 1999, pp. 46– 47.

(22) Alwy, Alwiya & Schech, Susanne: Ethnic Inequalities in Education in Kenya, International Education Journal, Vol.5, No. 2, 2004, p. 270.

(23) Kamau, Margaret Njoki: Op.cit. p. 39.

(24) Njagi, Mwangi Daniel: Imperial Education and the Crisis of Political Leadership in Postcolonial Kenya, Doctor of Philosophy in History, Stony Brook University, 2011, p. 31.

(25) Kamau, Margaret Njoki: Op.cit. p. 43.